الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨١٩ الأسباب والتداعيات

م. د. إدريس نامس دحام
جامعة سامراء- كلية التربية

الملخص

تعدّ الأزمة المالية لعام ١٨١٩ في الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمات التي كان لها تأثير كبير على الاقتصاد الأمريكي الناشئ، ولاسيما أنَّ اقتصاد البلد كان في تلك المدّة زراعيًا إلى حدّ كبير. وتكتسب الأزمة أيضًا بعدًا مهمًا آخر، فهي أول أزمة مالية تعقب الحرب البريطانية – الأمريكية عام ١٨١٢، فضلاً عن أنَّها أول حربٍ خاضها البلد وكانت سببًا من أسباب الأزمة الكثيرة. وقد استعرض البحث -قبل الخوض في أسبابها وتداعياتها- الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية قبل الأزمة وما جلبته الحرب من تأثيراتٍ على الصعيد الاقتصادي، ولاسيما الخلل في ميزان المدفوعات. وصولاً إلى الإرباك العام الذي حلّ بالوضع الاقتصادي وأذن ببداية الأزمة إذ علقت الكثير من المصارف مدفوعاتها. وقادت إلى موجة إفلاسٍ في عموم البلد.

واستمرت الأزمة لمدّة سنتين تقريبًا ، وبدأت بعد تلك المدة الأوضاع بالانتعاش البطيء؛ بسبب تغيّر التوازن في ميزان المدفوعات، إذ بدأت الصادرات الأمريكية بالارتفاع لتسجل مستويات أعلى من مستوى الواردات، والتي كانت سببًا رئيسًا من أسباب الأزمة. وتعدّ مدّة الانتعاش مؤشرًا على انتهاء الأزمة والتي لن تكون الأخيرة في ظلّ النظام المالي الأمريكي.

حاول البحث أيضًا توصيف أزمة ١٨١٩ المالية. فقد تباينت آراء المحلّلين والمؤرخين الاقتصاديين حول توصيفها، فهل هي أزمة مالية ناتجة عن دورة الأعمال العادية الموجودة في كلّ نشاط اقتصادي، وتحدث عادةً بعد مرحلتي الازدهار والانكماش؟ أم أنّها لم تصل إلى حدّ ذلك الوصف؛ لأنَّ الاقتصاد في تلك المرحلة لم يصل إلى مرحلة التكامل التي يتصف بها الاقتصاد اليوم.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأمريكي، مونرو، نيويورك، نيوانجلند، بريطانيا العظمى، أزمة ١٨١٩.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 9, Issue 29, Aug 2022
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

The financial crisis in the United States of America 1819 causes and repercussions

Adrees Namis Daham Al Doure
University of Samarra- College of Education

Abstract

The financial crisis of 1819 in the United States of America is one of the crises that had a major impact on the emerging American economy, especially since the country 's economy was at that time largely agricultural. The crisis is also gaining another important dimension, being the first financial crisis following the British-American war of 1812, the country's first war, which was one of the causes of the many crisis. The research reviewed before going into the causes and implications of the economic situation in the United States of America before the crisis and the effects of the war on the economic level, especially the imbalance in the balance of payments. And to the general confusion that has befallen the economic situation, which authorized the beginning of the crisis, where many banks suspended their payments. It led to a wave of bankruptcy across the country.

The crisis lasted for nearly two years, and after that period conditions began to recover slowly due to the change in the balance of payments balance. US exports began to rise to higher levels of imports, which was a major cause of the crisis. The recovery period is an indication of the end of the crisis, which will not be the last under the US financial system.

The research also attempted to characterize the 1819 financial crisis. Analysts and economic historians have divergent views on its characterization. Is it a financial crisis resulting from the normal business cycle found in every economic activity, usually occurring after the booms and downturns? Or did it not reach that description because the economy at that stage did not reach the stage of integration characterized by the economy today. This was also accompanied by research into the economic explanations of the crisis by codifying some of the views of economic historians.

Keywords: American Economy, Monroe, New York, New England, Great Britain, Crisis of 1819.

المقدمة:

تعدّ الأزمات الاقتصادية جزءًا لا يتجزأ من التأريخ الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بنظام اقتصادي يختلف كثيرًا عن النظم الاقتصادية العالمية فهو نظام رأسمالي من حيث الإطار العام، إلا أنَّه يختلف عن الأنظمة الرأسمالية الغربية إذ يعتمد على اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية، الأمر الذي جعله عرضةً للتقبات الاقتصادية الدورية فلا تكاد تمضي مدة زمنية محددة إلا وتعرض بعدها الاقتصاد الأمريكي إلى أزمة اقتصاديةٍ تطال كلّ مفاصل الحياة في الولايات المتحدة. وغالبًا ما كانت الأزمات الاقتصادية تنتج عن مشاكل سياسية أو عسكرية، تسبّب بدورها اضطرابًا في قطاعات العمل الأمريكية. وتعدّ أزمة ١٨١٩ المالية خير مثالٍ على ذلك إذ ظهرت الأزمة؛ بسبب الحرب الأمريكية – البريطانية ١٨١٢ التي تركت أثرًا اقتصاديًا واضحًا في الأداء الاقتصادي للدولة والتي تمثّلت بالديون الداخلية والخارجية فضلاً عن تعطّل الكثير من القطاعات الاقتصادية الأمريكية، ولاسيما التجارية منها.

وتعدّ الأزمة المالية ١٨١٩ نتيجة طبيعية من نتائج النظام المالي في الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من بساطة التعاملات التجارية في ذلك الوقت إلا أنَّها أدّت إلى حدوث أزمة كبيرةٍ انعكست على الكثير من مظاهر النشاط الاقتصادي العام في البلد. إذ لم تختلف تلك الأزمة من حيث الأسباب والتداعيات عن الأزمات الأخرى. تناول هذا البحث في البداية **(الوضع الاقتصادي قبل الأزمة)** والذي كان نتيجة حرب عام ١٨١٢ بين الولايات المتحدة وبريطانيا، ثم **(تأثيرات الحرب على الاقتصاد الأمريكي)**. ثم تناول البحث **(بداية الأزمة)** التي بدأت بسلسلةٍ من التحركات الانكماشية تمثّلت بخفض الإنفاق الأمر الذي أدّى إلى انخفاضٍ كبيرٍ بالأسعار. وهكذا دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في أزمةٍ ماليةٍ غير مسبوقةٍ. ثم تناول البحث أيضًا عنوانًا آخر هو **(بداية الانتعاش)** الذي يدلّ على نهاية الأزمة وبداية عودة الاقتصاد الأمريكي إلى مجراه الطبيعي؛ بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحدّ من تداعيات الأزمة المالية.

ولأنَّ تلك الأزمة هي أول أزمةٍ ضربت الاقتصاد الأمريكي لذا أفردنا عنوانًا آخر ضمن عنوانات البحث وهو **(وصف الأزمة)**، إذ تناولنا تحت هذا العنوان رأي أحد المؤرخين الاقتصاديين حول كونها أزمة مالية تحمل صفات الازمات المالية المعاصرة نفسها التي ضربت الاقتصاد الأمريكي في القرن العشرين.

أولاً: الوضع الاقتصادي قبل الأزمة

جلبت حرب عام ١٨١٢ التي وقعت بين بريطانيا ومستعمراتها والهنود الحمر من جهةٍ، والولايات المتحدة من جهةٍ أخرى، تأثيرات عديدة وسريعة على الاقتصاد الأمريكي الناشئ، إذ إنَّ الولايات المتحدة دولة كبيرة، وعدد سكانها من الرقيق ما يقارب السبعة ملايين نسمةٍ، تم زُجَّ أغلبهم للعمل في زراعة القطن، والقمح، والتبغ الذي يتمّ تصديره إلى الخارج، في حين يستهلك الباقي من المنتجات الزراعية بشكلٍ كبيرٍ من العوائل الريفية المكتفية ذاتيًا. وكانت هناك مقايضات كبيرة في الاقاليم الحدودية، وتمّ تكريس هذه التجارة إلى حدّ كبير في تصدير المنتجات الزراعية، والتي نمت عمومًا بالقرب من طرق النقل النهري. وتستعمل إيراداتها لاستيراد المنتجات المصنعة المطلوبة والسلع الاستهلاكية من الخارج. وكانت أغلب المنتجات المصدرة هي القطن والتبغ من الجنوب، والحبوب من الغرب[١]، وتضمّ المدن وحدها نسبة ٧٪ فقط من السكان، ويعمل أغلبهم بالتجارة في المستودعات لتحويل الصادرات من وإلى الخارج. وأصبحت مدينة نيويورك مركزًا تجاريًا للبلدان الخارجية الكبيرة، وتبعتها بعد ذلك مباشرة فيلاديلفيا وبوستن[٢].

ولم يكن النظام النقدي للبلد متطورًا إلى حدّ كبير، إذ كانت المصارف خارج نيوانجلند قليلةً جدًا، وتنحصر تقريبًا بصورةٍ خاصةٍ في المدن. وتميل طرائقها إلى البساطة؛ وقد تمّ تشريعها من الحكومة المركزية، وفي الواقع أنَّ معظم المصارف، حالها حال الشركات الأخرى في تلك المدّة، إذ كان لابدَّ من أنْ تكتسب شرعيتها من مرسوم تشريعي خاص. إلا أنَّ تلك المصارف سبّبت عجزًا رسميًا في التعامل مع المصارف في الولايات[٣]، فحتى عام ١٨١١، كان وجود مصرف الولايات المتحدة الأول يؤثّر على الوضع الرسمي للمصارف الأخرى. ومن جهةٍ أخرى، كان معيار نقد الولايات المتحدة ثنائي المعدن، وتحت قيمة قانونية: (واحد ذهب إلى خمس عشرة فضةً) (١٥:١)، وكانت معظم تداولات السبائك هي الفضة. وكانت العملات الفضية إلى حدّ كبير أجنبية، ولاسيما الإسبانية، وتمّ دمجها بالعملات التي جرى سكّها في بريطانيا، والبرتغال، وفرنسا[٤].

وأجبرت تطورات حرب عام ١٨١٢ ومدّة ما بعد الحرب، الاقتصاد الأمريكي على وضع عدّة تعديلات سريعة ومفاجئة. فقد جلبت الحروب الأنجلو – فرنسية الطويلة الازدهار للشحن والتجارة الخارجية الأمريكية. وأوجدت القيادة المحايدة طلبًا كبيرًا للصادرات الأمريكية من كلا الجانبين، وهيمنت السفن الأمريكية على التجارة وأبعدت سفن الدول المتحاربة. ومع مرور الوقت تغيّرت الأوضاع وظهر نوع جديد من التنافس بين بريطانيا وفرنسا أثّر بشكلٍ مباشرٍ على الملاحة الأمريكية إذ وصلت الأوضاع إلى المقاطعة وقطع التعاملات، ومن ثم الحرب التي أدّت

إلى انخفاضٍ شديدٍ في قيمة التجارة الخارجية للولايات المتحدة، إذ وصلت التجارة الخارجية في الواردات عام ١٨٠٧ إلى (١٣٨) مليون دولارٍ والصادرات إلى (١٠٨) مليون دولار، وبحلول عام ١٨١٤ انخفضت تجارة الواردات لتصل إلى (١٣) مليون دولارٍ و (٧) مليون دولارٍ للصادرات[٥]، ومن جانبٍ آخر، دعمت حالة الحرب نمو المنتجات المحلية ومثّلت المنسوجات القطنية والصوفية رائدة الثورة الصناعية، دور القائد في تلك التطورات. إذ كانت تجهّز سابقًا من بريطانيا، وبما أنَّ تلك المنتجات فقدت في السوق المحلية بسبب الحرب لذا أصبح لزامًا على الحكومة إيجاد سبيلٍ آخر للإيفاء بمتطلبات الحرب. فاتجهت نحو تنمية الناتج المحلي الذي نما بسرعةٍ ليملأ ذلك الطلب فضلاً عن تلبية حاجة المستهلكين التي لا يمكن تلبيتها من الاستيرادات، ونتيجة لذلك توسّع إنتاج العوائل من المنسوجات. والأكثر أهمية، كان النمو الكبير لمصانع النسيج، ولاسيما في نيوانجلند، ونيويورك، وبنسلفانيا. وبالتالي، ارتفعت مصانع النسيج إلى (٤٣) مصنعًا بحلول عام ١٨١٤، وإلى (٥٠) عام ١٨١٥[٦]، بعد أنْ كان هناك أربعة مصانع للنسيج فقط عام ١٨٠٧. ووجد التجّار الروّاد أنَّ رأس مالهم يضيع في التجارة الخارجية، لذا تحوّلوا إلى الاستثمار في حقول جديدة مربحة في الإنتاج المحلي. بتبنّي بعض تلك المصانع شكل الشراكة، وهي محصورة إلى حدّ كبير بمصارف التامين، وشركات الجسور. وبلغ المعدل الإجمالي للمصانع الجديدة التي دمجت في ولايات التصنيع الرائدة ماساشوستس، وكونيكتكت، ونيويورك، ونيوجيرسي، ومريلاند، (٦٥) سنويًا للمدّة بين عامي ١٨١٢ – ١٨١٥، بالمقارنة مع ثمانية سنويًا قبل الحرب[٧].

وأوجدت الحرب تغيّرات كبيرة في النظام النقدي أيضًا، إذ وضعت الديون ضغطًا ثقيلاً على الحكومة الفدرالية، إذ إنَّ أكثر المصارف في نيوانجلند، كانت رافضةً للحرب لذا أقرضت الحكومة مبالغ صغيرة جدًا، الأمر الذي دعا الحكومة الفدرالية إلى الاعتماد على المصارف الكبرى في الولايات الأخرى التي أصدرت أوراقًا نقديةً أوليةً، إلاّ أنَّ هذه المؤسسات كانت تعمل على العموم بمبادئ غير ثابتة[٨]. فمثلاً: تمّ دفع القليل من السبائك كرأس مالٍ، فضلاً عن أنَّ اشتراكات المساهمين تتمّ بدفعهم للمصرف من أوراقهم النقدية الخاصة، ويستعملون الأسهم نفسها أيضًا كضمانة وحيدة. وكالعادة، فإنَّ أكثر الموظفين والمساهمين في المصرف يفضّلون الاقتراض من مؤسستهم الخاصة، الأمر الذي شكّل عبئًا إضافيًا على المصارف. التي قامت بتوسيع إصدار الأوراق النقدية وممارسة طباعة الأوراق المالية بفئاتٍ أقلّ من ستة سنتاتٍ. ومع كبح جهود إزالة مصرف الولايات المتحدة، وحاجة الحكومة إلى التمويل الثقيل، قام عددٌ من المصارف الجديدة وبصورةٍ سريعةٍ بإصدار كمياتٍ مضاعفةٍ من الأوراق المالية. وكان التوسع الكبير للأوراق

المصرفية خارج نيوانجلند، متباينًا مع السياسة المحافظة لمصارف نيوانجلند، الأمر الذي قاد إلى استنزاف السبائك من الولايات الأخرى إلى نيوانجلند، وظهرت زيادة نسبية في تلك المصارف المحافظة إذ ارتفعت الأوراق النقدية لمصرف ماساشوستس لكن بصورة بطيئة من (٢.٤) مليون دولارٍ إلى (٢.٧) مليون دولارٍ للمدّة من عام ١٨١١ إلى عام ١٨١٥. وفضلاً عن ذلك، ازدادت قيمة السبائك في المصرف من (١.٥) مليون دولارٍ إلى (٣.٥) مليون دولارٍ في المدّة نفسها[٩].

ومن الجدير بالذكر أنَّ تلك النقود لم تكن رسمية، باستثناء السبائك التي يمكن استعمالها في مناطق البلد كافةً. فضلاً عن أنَّ الحكومة قد اقترضت الأوراق النقدية من مصارف الولايات الوسطى، والجنوبية، والغربية، إذ كان لابدَّ لها من الإنفاق بثقلٍ في مناطق نيوانجلند لتوريد التجهيزات ولتجديد منتجات السلع النسيجية الناشئة في ذلك الإقليم. وظهر على إثر ذلك استنزاف للسبائك دعا الحكومة إلى تعليق المدفوعات من تلك السبائك إلى خارج منطقة نيوانجلند في آب ١٨١٤ الأمر الذي دعا إلى استمرار التوسع بإصدار أوراق المصارف النقدية. واستمرت أيضًا المصارف في عملياتها وتفاوتت أسعار صرف أوراق المصارف النقدية بشكلٍ واسعٍ. وخفض تعليق أوراق المصارف النقدية بصورة مختلفة الأسعار فيما يتعلق بأوراق مصرف نيوانجلند النقدية مقابل السبائك. وعوّض بصورة كبيرة أيضًا الدفع نحو تأسيس مصارف جديدة والتوسع في إصدار الأوراق النقدية المصرفية. وارتفعت أعداد المصارف في الولايات المتحدة من (٨٨) مصرفًا عام ١٨١١ وإلى (٢٠٨) عام ١٨١٥، في حين ان الأوراق النقدية للمصارف الاخرى قد ارتفعت بصورة بارزة من (٢.٣) مليون دولارٍ إلى (٤.٦) مليون دولارٍ في المدّة نفسها [١٠]. وكان التوسع كبيرًا ولاسيما في الولايات الأطلسية الوسطى، وبشكلٍ خاصّ بنسلفانيا. إذ ازدادت أعداد المصارف في الولايات الوسطى من (٢٥) إلى (١١١) مصرفًا في تلك المدّة، في حين أنَّ المصارف في الولايات الجنوبية والغربية قد ازدادت من (١٦) إلى (٣٤) مصرفًا. واندمج في بنسلفانيا وحدها (٤١) مصرفًا في شهر آذار ١٨١٤[١١].

وأسهمت الحرب برفع الأسعار إلى حدّ كبير. إذ ارتفعت أسعار السلع المحلية تحت تأثير التوسع السريع في عرض النقود، فضلاً عن أنَّ ارتفاع أسعار السلع المستوردة كان نتيجة توقّف التجارة الخارجية، وارتفعت أسعار السلع المحلية إلى نسبة ما يقارب ٢٠-٣٠٪، وتضاعف سعر القطن وهو السلعة الرئيسة للصادرات. وارتفعت نسبة أسعار السلع المستوردة إلى ما يقارب ٧٠٪[١٢].

ثانيًا: تأثير الحرب على الاقتصاد الأمريكي

كانت حرب ١٨١٢ الحرب الأولى للبلد بعد استقلالها، لذا أوجدت العديد من التحولات المضرّة في الاقتصاد الأمريكي. إذ تمّ إيقاف قنوات التجارة السابقة، وأصبح النظام النقدي مدمرًا، ودفع التوسع المالي ونقص السلع المستوردة الأسعار إلى الارتفاع، وعلى النقيض من ذلك، تطورت المنتجات المحلية، ولاسيما المنسوجات؛ نظرًا للطلب الحكومي المتزايد وغلق مصادر التجهيز الخارجية. ولم تكن مشكلات الحرب أشدّ وطأةً من مشاكل ما بعد الحرب. فبعد النقص في وقت الحرب، كان صراع التجارة الخارجية قد برز بصورةٍ جديّةٍ، فقد كان الأمريكيون توّاقين إلى شراء السلع الأجنبية، ولاسيما المنسوجات البريطانية، وفي المقابل كان المصدرون البريطانيون متلهفين لإفراغ مخزوناتهم المتراكمة. فارتفع إجمالي الواردات من (٥.٣) مليون دولارٍ في المدّة الاخيرة لما قبل الحرب إلى (١١٣) مليون دولارٍ في عام ١٨١٥ وإلى (١٤٧) مليون دولارٍ في عام ١٨١٦[١٣]. وبلغت صادرات بريطانيا وحدها إلى الولايات المتحدة (٥٩) مليون دولارٍ عام ١٨١٥، انخفضت بعدها إلى (٤٣) مليون دولارٍ عام ١٨١٦[١٤]. وخفض إلى حدّ كبير تجديد تجهيز السلع الموردة أسعار الواردات إلى الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، انخفضت أسعار السلع الواردة في فيلاديلفيا، في شهر واحد (آذار ١٨١٥) من (٢٣١ إلى ١٧٨) نقطة (النقطة تعني دولارًا واحدًا لكلّ سهمٍ من أسهم البورصة). واستمرت أسعار الواردات بعد ذلك بالانخفاض لتصل إلى (١٢٥) نقطة بحلول بدايات عام ١٨١٧[١٥].

وتزايدت القدرة والرغبة على الاستيراد باستمرار التضخّم وتوسع ائتمان المصارف، والتي لاتزال غير ملتزمةٍ بتعويض السبائك. فضلاً عن ذلك فقد ساعدت الحكومة الفدرالية الواردات، بتجاوزها لمدّة امتدّت من شهرٍ إلى أكثر من عامٍ عن دفع ضرائب الواردات. ومن الحوافز الإضافية الأخرى لاستيراد المنسوجات البريطانية، هو ظهور نظام بيع تلك السلع في المزاد بدلاً عن قنوات الاستيراد المنتظم. إذ وجد المنتجون البريطانيون أنَّ البيع بالمزاد من الوكلاء ينتج عنه عائدات سريعة، ويمكن تعويض الأسعار المنخفضة بتخفيض كلفة العملية. وازدهر نظام المزاد بصورةٍ خاصةٍ في مدينة نيويورك. فقد بلغ إجمالي البيع بالمزاد في الولايات المتحدة في عام ١٨١٨ (٣٠) مليون دولارٍ. وبلغ الإجمالي في نيويورك وحدها ما يقارب (١٤) مليون دولارٍ، على النقيض من مدّة ما قبل الحرب والتي كانت تقدر بمبلغ (٥) ملايين دولارٍ. وكان نصف تلك المبيعات يتضمن السلع الأوربية الجافة، على عكس المنتجات الأمريكية الجافة التي كان مجمل مبيعاتها مليون دولارٍ فقط[١٦].

وتخطّى تدفق الواردات مشكلة تنمية المنتجات الحربية، ولاسيما المنسوجات التي تفاجأت بمواجهة اندفاع التنافس الأجنبي. ولم يكن للمنتجون المحليون حصةً في الازدهار العام بعد الحرب. فقد ارتفع مؤشر أسعار السلع الصناعية (بيزانسون) في فيلاديلفيا والتي تتضمن منتجات يومية مثل: (الكيماويات، والمعادن، والمنسوجات، والسكر، والصابون، والزجاج) من (١٤١ إلى ٢٤١) نقطةً مدّة الحرب، وانخفض على نحو مفاجئ إلى (١٧٧) نقطة في آذار عام ١٨١٥، واستمر بالانخفاض حتى وصل إلى (١٢٧) نقطة في آذار عام ١٨١٧[١٧].

ويشير هذا الهبوط إلى المصاعب التي تواجه المنتجين الجدد، إذ إنَّ الأسر التي لديها زيادة في المنتجات النسيجية في الحرب كان يمكن تعليق أعمالها بسهولةٍ إذا ما تمّ استئناف الاستيراد، إلا أنَّ المصانع الجديدة التي لديها استثمارات في رأس المال تعرّضت إلى نكسةٍ كبيرةٍ. في حين كان القليل من المصانع قد تحرّك إلى الأمام، مثل: شركة "Waltham" (وولثام) الشهيرة بالمنسوجات القطنية، و Massachusetts-a (ماساشوستس) الرائدة في الإنتاج الشامل، والتي استعملت تقنية نسيج جديدة لصنع شراشف بيضاء نقية للمستهلكين من ذوي الدخل الواطئ وقد مكّنها هذا من مقاومة المنافسة بسهولةٍ[١٨]. ودام الانخفاض لعدّة سنواتٍ، واندمجت بفعل ذلك المصانع الجديدة في الولايات الخمسة الرائدة بالتصنيع بمعدل تسعة سنويًا بين سنتي ١٨١٧– ١٨١٩، يقابله اندماج بمعدل ستة عشر سنويًا في مدّة الحرب[١٩].

واستمر توسع الصادرات الأمريكية بصورةٍ كبيرةٍ، على الرغم من أنَّها كانت أقلّ من الواردات إلى حدّ بعيدٍ. وحفّزت المجاعة في أوربا المحاصيل الزراعية الرئيسة؛ بسبب قلّة المحاصيل في مدّة ما بعد الحرب في الخارج، وزادت بصورةٍ كبيرةٍ أسعار وقيمة الصادرات الأمريكية الرئيسة، ولاسيما القطن والتبغ، وتصدّرت الدول المستهلكة البارزة مثل: بريطانيا، وفرنسا، موجة الطلب الأوربي. وعلى الرغم من كلّ هذا، لم يصل إجمالي الصادرات إلى مستوى ما كانت عليه في مدّة ما قبل الحرب. وعملت بشكلٍ سيءٍ عمليات إعادة تصدير السلع الأجنبية، إذ لم تحقّق أكثر من ثلث مستويات ما قبل الحرب، عندما احتكرت فعليًا سفن الولايات المتحدة المحايدة حمولات التجارة الأوربية. وكان إجمالي الصادرات المحلية يبلغ (٤٩) مليون دولارٍ في السنة المالية ١٨١٥، ومبلغ (٦٥) مليونًا في عام ١٨١٦، بالمقارنة مع الذروة في مدّة ما قبل الحرب والتي بلغت (٤٩) مليون دولارٍ. ومن جانبٍ آخر، فإنَّ إجمالي إعادة التصدير قد بلغ (٧) ملايين دولارٍ في عام ١٨١٦، و (١٧) مليون دولارٍ في الأعوام التالية، بالمقارنة مع أعلى ما وصلت إليه في مدّة ما قبل الحرب والذي كان بما يقارب (٦٠) مليون دولارٍ[٢٠]. وبلغ صافي التوازن التجاري عجزًا قيمته (٦٠) مليون دولارٍ في السنة المالية ١٨١٥، و (٦٥) مليون دولارٍ

في عام ١٨١٦. ومن ناحيةٍ أخرى، ازدادت الصادرات المحلية من المنتجات الزراعية من (١٤) مليون دولارٍ عام ١٨١٥ إلى (١٩) مليون دولارٍ عام ١٨١٦. وارتفعت صادرات المنتجات الزراعية من (٣٨) مليون دولارٍ في السنة المالية ١٨١٥ إلى (٥٢) مليون دولارٍ في عام ١٨١٦ وشكّل القطن النسبة الاكبر من تلك الصادرات، وشكّل التبغ، والقمح، والطحين الكتلة المتبقية. وبلغت قيمة صادرات القطن عام ١٨١٥ (١٧.٥) مليون دولارٍ والتبغ (٨) مليون دولارٍ، والحبوب والطحين (٧) مليون دولارٍ، وارتفع القطن إلى (٢٤) مليون دولارٍ، والتبغ إلى (١٣) مليون دولارٍ[٢١].

وقاد ارتفاع قيمة الصادرات والنقود وتوسّع الائتمان إلى ازدهار الأسعار الحقيقية للعقارات في القرى والمدن الحضرية، فضلاً عن عمليات المضاربة من شراء الأراضي العامة، وسرعة نمو الدين من مشاريع التحسين الزراعية. إذ إنَّ ازدهار الحالة الاقتصادية للمزارعين قاد إلى الازدهار في المدن والبلدات التي تمّ تكريسها إلى حدّ كبيرٍ لتجارة الاستيراد والتصدير مع سكان المزارع[٢٢].

وكان الوضع النقدي لمدّة ما بعد الحرب بصورةٍ عامةٍ سيئًا جدًا. إذ استمرت أعداد المصارف بالزيادة والتوسع في إصدار الأوراق المصرفية، من دون التزامٍ أو تعويضٍ في السبائك، واستمر تخفيض قيمة الأوراق المصرفية وتقلبها من مصرفٍ إلى مصرفٍ، ومن مكانٍ إلى آخر[٢٣]. وقد ازداد عدد المصارف من (٨٨) مصرفًا إلى (٢٠٨) مصرفًا في عام ١٨١٥ وحدها كما ذكرنا، في حين قدّرت الزيادة في إجمالي قيمة الأوراق المالية للمصارف في التداولات من (٤٦) مليون دولارٍ إلى (٦٨) مليون دولارٍ[٢٤]. لذا كانت هناك رغبة كبيرة في التوحيد الرسمي للعملة، فقد كانت الخزينة متخوفة من ضرورة استلام الأوراق المصرفية المخفضة من بيع الأراضي العامة في الغرب، في حين أنَّه كان عليها أنْ تنفق الكثير في الشرق والتي هي أقلّ بكثيرٍ من الأموال المخفضة، ومع ذلك، فإنَّه من الواضح أنَّ التضخم في المصارف سيمنعها من العودة بسرعةٍ إلى إمكانية تحويل السبائك من دون تقليص الائتمان بشكلٍ كبيرٍ وتقليص تجهيز العملة. لذا قام مصرف الولايات المتحدة بمحاولات الحل بتخويلٍ من الكونجرس. وتتطلب تلك الحلول من المصارف تعويض أوراقها المصرفية بالسبائك؛ لأنَّها كانت تتوقع توفير عملة صحيحة وموحدة. وتمّ البدء بالعمليات في كانون الثاني عام ١٨١٧، إلا أنَّ مصارف الدولة وافقت على استئناف مدفوعات السبائك بحلول ٢٠ شباط تحت شروط الخصم المصرفية الجديدة بحلول ذلك التاريخ، ويكون الحدّ الأدنى للخصم مليوني دولارٍ في نيويورك، ومليوني دولارٍ في فيلاديلفيا، (١.٥) مليون دولارٍ في بالتيمور و (٦) مليون دولارٍ في فرجينيا وحدّ أدنى لبقية

الولايات (٥٠٠) الف دولارٍ[٢٥]. واجتذبت المصارف أيضًا الرهون لدعم الطوارئ مع العلم أنَّ المصارف لم تكن راغبةً بتوسيع ائتماناتها الخاصة. إذ إنَّ مكاتبها الرئيسة والفروع الجنوبية والغربية قد أنجزت التزاماتها. وتمّت إدارتها بصرامةٍ لجعلها مربحة، وتحت القواعد الليبرالية المطلقة. ومثل الكثير من مصارف الولايات، وافق مصرف الولايات المتحدة الثاني على أقساطه الثانية والتالية لرأس المال على شكل تعهد الاعتراف بالدين (IOUs)[٢٦]. بدلاً عن السبائك، وبالتالي، يكون إجمالي رصيد الديون قد بلغ (١٠) مليون دولارٍ، ووقع ثقل عبء هذه الديون بصورةٍ خاصةٍ على فيلاديلفيا وموظفي ومدراء مصرف بالتيمور الذين هم في الواقع وكما ذكر الكاتب Walter B. Smith (والتر بي. سميث) أنَّهم **"مشغولين بصراحة بالاختلاس"**[٢٧]. وبحلول بدايات عام ١٨١٨، كان للمصرف ديون تقدّر بأكثر من (٤١) مليون دولارٍ. وبلغت إصداراته من الأوراق المصرفية (١٠) مليون دولارٍ، وبلغت قيمة الودائع التي تحت الطلب (١٣) مليون دولارٍ، وبهذا فإنَّ إجمالي الإصدار النقدي كان (٢٣) مليون دولارٍ، بالمقارنة مع احتياطي السبائك الذي بلغ (٢.٥) مليون دولارٍ[٢٨].

واستمر الوضع الاقتصادي بالازدهار في عام ١٨١٨، مع عمل مصرف الولايات المتحدة كأداة توسعٍ، بدلاً من أنْ يكون كقوة تحديدٍ. إذ إنَّ حالة توسيع المصرف كانت بتشجيع من الخزانة التي تريد من المصرف الموافقة على استعمال الأوراق النقدية لمصارف الولايات المتعددة التي تسلمتها الخزانة كعوائد، ولاسيما، ما تسلمته من بيع الأراضي العامة[٢٩]. وشجّع التوسع في إصدار الأوراق المصرفية مصارف الولايات في عموم البلد، ولاسيما خارج نيوانجلند، على مضاعفة واستمرار التوسع في الائتمان. وازدادت أعداد المصارف من (٢٤٦) مصرفًا في عام ١٨١٦ إلى (٣٩٢) مصرفًا في عام ١٨١٨. وفي كنتاكي وحدها تمّ إقرار (٤٠) مصرفٍ جديدٍ في جلسةٍ للهيأة التشريعية للولاية لعامي ١٨١٧– ١٨١٨[٣٠]، وكانت المصارف قد تشجعت بقرار مصرف الولايات المتحدة والخزانة باستئناف التعامل بأوراق المصرف المالية بالقيمة الاسمية كواقع مكافئ للسبيكة، لذا لم يستردّ أيّ مصرفٍ الأرصدة والأوراق المالية المتراكمة بالمقابل في المصارف الخاصة. إذ إنَّ معظم تلك الأوراق النقدية هي بالأصل أرصدة للخزانة تمّ إيداعها بالمصرف إلا أنَّها لم تطلب من مصارف الولايات. ومن جانبٍ آخر، اتّبعت كلّ المصارف الخاصة وفروع مصرف الولايات المتحدة في نيوانجلند سياسة محافظة؛ كونها قد أجبرت على التعاقد، إذ تمّ إجبار فروع المصرف في نيوانجلند على الاستمرار بدفع السبائك على إصدارات الأوراق النقدية الواسعة في فروع الغرب والجنوب، وكانت كلّ الفروع مسؤولة عن الأوراق النقدية لكلّ الفروع الأخرى. وكان من نتيجتها، أنَّ الأوراق النقدية لمصارف ماساتشوستس

انخفضت من إجمالي قدره مليون دولارٍ في حزيران عام ١٨١٥ إلى (٨٥٠) ألف دولارٍ بحلول حزيران ١٨١٨[٣١].

وعلى العموم فإنَّ العملات الرسمية ساد استعمالها في عموم البلاد، وتداولت معظم المصارف الأوراق المصرفية بقيمتها الاسمية[٣٢]. ومع ذلك، كان هناك استثناء، ففي عام ١٨١٨، على سبيل المثال، فإنَّ الأوراق النقدية لبعض المصارف في بنسلفانيا تمّ تخفيضها بمقدار ٣٠٪، وفي فرجينيا، وكنتاكي، وتنيسي بمقدار ١٢٪[٣٣].

وسهّلت الحكومة الفدرالية الاستثمارات في العقارات الحقيقية والطرق الرئيسة، وتدفقت مشاريع تحسين المزارع الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع الأسعار في هذه الحقول. فضلاً عن تسهيل المضاربة في الأراضي العامة بالانفتاح بعقود بيع كبيرة[٣٤]. فقد كان بيع الأراضي العامة، بمعدل (٢) مليون دولارٍ إلى (٤) مليون دولارٍ في عام ١٨١٥، وارتفع إلى الذروة ليصل إلى (١٣.٦) مليون دولارٍ عام ١٨١٨[٣٥].

واستعملت عمليات المضاربة في الأراضي الحضرية والريفية والعقارات، ائتمان المصارف، والتي كانت لها احتكارات مشتركة رفعت بحدّة قيمة الممتلكات[٣٦]. وقد زادت هذه المضاربات من رصيد الخزانة في المصارف الغربية، فضلاً عن تدفق أوراق المصارف النقدية من الغرب إلى الشرق. وساعد الإنفاق الفدرالي للإنشاءات أيضًا على مزيدٍ من الازدهار. فقد ارتفع الإنفاق من (٧٠٠) ألف دولارٍ في عام ١٨١٦ إلى أكثر من (١٤) مليون دولارٍ عام ١٨١٨[٣٧]. وبدءًا من عام ١٨١٦، كان هناك ازدهار في بناء الطرق الرئيسة (الاوتوستراد)، ولاسيما في نيويورك، ومريلاند، وغرب بنسلفانيا[٣٨]. وكان يتمّ بناء الطرق الرئيسة بالشركات التي تسلمت مراسيم خاصة من الولايات، ونافست عدّة شركات بناء الطرق الرئيسة المصارف الجديدة. وكان للنقل حصة أيضًا في الازدهار الذي ظهر بوضوحٍ بارتفاع وازدياد أسعار الحمولات على السفن البخارية، والتي قد بدأت عملياتها حديثًا[٣٩]. فضلاً عن أنَّه كان هناك أيضًا حصةً لإنشاء السفن في وقت الازدهار الاقتصادي[٤٠].

وعلى ما يبدو فإنَّ مدّة الازدهار لم تكن طويلة – كما هو الحال مع تأسيس أول سوق رسمي للأوراق المالية في البلد– فقد افتتحت بورصة نيويورك للأوراق المالية في آذار ١٨١٧، أي: قبل الأزمة بسنتين، وكان التجار سابقًا يبيعون ويشترون الأوراق المالية على الرصيف في وول ستريت في القرن الثامن عشر، إلا أنَّهم وجدوا أنَّ من الضروري تشكيل جمعية محددة وتأجير مقر داخلي. وأشرت هذه المدة أيضًا على بداية مصارف الاستثمار، والمصارف التجارية،

وأصحاب المصارف الفردية لشراء كميات من الأوراق النقدية وبيعها بأشكال صغيرة على الأسواق أو بيع الأوراق النقدية كوكلاء للجهة المصدرة للنقد(٤١).

وكان من نتيجة التوسع النقدي والائتماني، استمرار الواردات في أعلى معدلاتها، إذ تجاوزت الصادرات تصاعديًا، وموّلت تدفق السبائك إلى ائتمانات التجار الأجانب، وبعد اندفاع الواردات في عام ١٨١٥ وعام ١٨١٦، إلاَّ أنَّ قيمة الواردات ظلّت مستوياتها مرتفعة نسبيًا، وانخفضت في عام ١٨١٧. إذ إنَّ ذلك الانخفاض المؤقت من مستوى الذروة كان بدفعٍ من التقلبات المحيطة بعودة الأنظمة المصرفية إلى مدفوعات السبائك في عام ١٨١٧، ومخاطر الإبطاء النسبي في التوسع النقدي في تلك المدّة. ومع ذلك فقد ارتفعت الواردات بحدّة مرة أخرى في عام ١٨١٨ إلى (١٢٢) مليون دولارٍ. وتضاعفت واردات السلع الأجنبية إلى مدينة سنسيناتي في ولاية اوهايو في المستودعات الغربية بصورةٍ عامةٍ بين عامي ١٨١٧– ١٨١٨ إلى أكثر من إجمالي عامي ١٨١٥ – ١٨١٦. وعلى النقيض من ذلك، تحددت بشكلٍ كبيرٍ أسعار السلع المستوردة، بالأوضاع خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وبقيت تقريبًا ثابتةً أثناء تلك السنوات(٤٢).

أما بالنسبة إلى الصادرات، فقد ساعدها الازدهار في أوربا وفقر المحاصيل في الخارج على استمرار أسعارها وقيمها بالتصاعد، إذ ارتفعت عام ١٨١٧ إلى (٨٨) مليون دولارٍ ووصلت إلى أعلى مستوى عام ١٨١٨ فبلغت (٩٣) مليون دولارٍ، وارتفعت أيضًا صادرات المنتجات المحلية إلى (٧٤) مليون دولارٍ في ذلك العام حتى أنَّ إعادة التصدير قد وصل في مدّة ما بعد الحرب إلى أعلى مستوياته عام ١٨١٨. وفي عام ١٨١٧ ارتفعت الصادرات الزراعية إلى (٥٧) مليون دولارٍ ووصلت الذروة عام ١٨١٨ بمبلغ (٦٣) مليون دولارٍ، وتقدّمت بمعدلٍ أسرع من الصادرات المحلية كإجمالي، وهذا يعني: أنَّ الصادرات الزراعية ارتفعت عام ١٨١٧ بما يقارب خمسة ملايين دولارٍ وفي عام ١٨١٨ إلى (٥.٤) مليون دولارٍ، في حين ارتفع إجمالي الصادرات المحلية بما يقارب (٥.٦) مليون دولارٍ، ووصلت صادرات القطن أيضًا إلى الذروة في السنوات التالية(٤٣). وارتفعت أسعار السلع المصدرة بشكل أكثر سرعةً في تلك المدّة. وارتفع مؤشر كوليز لأسعار السلع المصدرة في شارلستون من (١٣٨) نقطة في آذار ١٨١٧ إلى (١٦٩) نقطة في آب ١٨١٨. وعلى نحو مشابه حصل ارتفاعًا في مؤشر بيزانسون للقطن(٤٤).

وكان صافي نتيجة الميزان التجاري انخفاضًا حادًا في العجز التجاري وصل إلى (١١.٦) مليون دولارٍ في عام ١٨١٧، وارتفع لاحقًا إلى (٢٨.٥) مليون دولارٍ في عام ١٨١٨(٤٥). ويذكر أنَّ العجز الكبير في سنوات ما بعد الحرب كان مبالغًا فيه جزئيًا، إذ تمّ

تعويض بعضها بمدخولات الشحن الأمريكية، والتي حملت تقريبًا كلّ أرباح التجارة الخارجية الأمريكية إلا أنَّها لم تظهر في التوازن التجاري(٤٦).

وبدأت المشاكل والإجهاد، بالتراكم في حين دام الازدهار، واستأنفت المصارف مدفوعات السبائك والتي كانت قيمتها الاسمية قد تزايدت أكثر من الحقيقية، وكانت الحواجز والمخاوف قسمًا من محاولاتهم؛ للضغط على المصارف للدفع بالسبائك(٤٧). وكتب اقتصادي فيلاديلفيا، وتجارها وسيناتور الولاية Condy Raguet (كاندي رايكوت) إلى Dived Ricardo (دايفد ريكاردو) مدير أحد المصارف قائلاً: **"أنتَ قلتَ في رسالتك بأنَّك وجدت مصاعب في إدراك، لماذا الأشخاص الذين لديهم حقوق طلب العملات من المصارف تدفع لهم بأوراقها النقدية، يمتنعون لمدّة طويلة عن ممارستها. ومن دون شكّ أنَّ هذا يبدو لأحد المقيمين بأنَّه من المتناقضات في البلد من حيث أنَّ عمل البرلمان كان ضروريًا لحماية المصرف، وفي الوقت نفسه حلّ المشاكل السهلة. وبما أنَّ أغلبية شعبنا إما من أصحاب الأسهم في المصرف أو من المقترضين. فإنَّه ليس من مصلحة الأولى الضغط على المصارف. وأنَّ البقية الخائفة من الأشخاص المستقلين، والذين ليس لديهم أسهم أو قروض، سيغامرون بإلزام المصارف من المحكمة، عندها سيتمّ اضطهادهم كعدوٍ للمجتمع"**(٤٨).

ويتضح ممّا سبق أنَّ الثقة فقدت في المصارف والتي ظهرت من نشوء فرق السعر بين السبائك في الأسواق فضلاً عن أنَّ تخفيض الأوراق النقدية المصرفية جعل الأمر صعبًا على المصارف بالإبقاء على مدفوعات السبائك للمحافظة عليها بخزاناتها، وبما أنَّ الناس يمكنهم تعويض الأوراق النقدية للسبائك، وبيع الأوراق النقدية للمصارف بصورة مخفضة، جاءت السبائك لتكون القيمة في شروط الأوراق المالية لمصرف الولايات المتحدة، بطلب المصرف الدفع بالسبائك.

وأضعفت ردود الفعل الثقة في قدرة المصارف على الاستمرار بدفع السبائك، وظهرت قيمة الدولارات الفضية الإسبانية عملة رئيسة تمّ تداولها في الولايات المتحدة في آذار ١٨١٨، ووصلت إلى نسبة ٤٪ بحلول حزيران ونسبة ٦٪ بحلول تشرين الثاني، وازداد استنزاف السبائك من المصارف، فضلاً عن الاستنزاف الثقيل الظاهر لمدفوعات الواردات. وأصبح من الواضح أنَّ المصارف لا يمكنها الاستمرار طويلاً بتوسيع أوراقها النقدية ودفع السبائك نقدًا في مثل هذه النسب السريعة، وبلغت واردات السبائك من الخارج أكثر من سبعة ملايين دولارٍ إذ تمّ شراؤها بأسعار مرتفعة جدًا، وقد أثبتت أنَّها وسيلة مؤقتة فقط. ونتيجة ذلك تفاقمت الضغوط من المدفوعات السريعة للديون الفدرالية. فضلاً عن أنَّ خريف ١٨١٨ وبدايات ١٨١٩ هو التاريخ

المقرر لسداد الديون التي تمّ بموجبها شراء لويزيانا. إذ إنَّ معظم مبالغ تلك الديون والتي تبلغ أكثر من أربعة ملايين دولارٍ كانت مستحقة الدفع للخارج، وكان لابدَّ من إعادة دفعها بالسبائك. ووقعت مسؤولية مواجهة المدفوعات على مصرف الولايات المتحدة، مستودع إيداعات الخزينة[٤٩].

بداية الأزمة

لمواجهة ظروف تلك التهديدات، أجبر مصرف الولايات المتحدة على الدعوة إلى إيقاف توسعاته وإطلاق عملية تقييد صارمة. وبدءًا من صيف ١٨١٨، استبق المصرف أزمة ١٨١٩ بسلسلةٍ من التحركات الانكماشية، وتمّ أمر فروع المصرف بدعوة مصارف الولاية لتعويض الأرصدة الثقيلة والأوراق المصرفية التي لدى المصرف، وأبطلت مطالبة كلّ فرعٍ بتعويض الأوراق المصرفية للفرع الآخر، وهكذا انتهت مسؤولية الفروع الشرقية المحافظة على تعويض الأوراق النقدية للفروع التوسعية، وبدأ فرع بوستن بهذه الحركة في آذار، وتمّ تعميمها على كلّ مكاتب المصارف بحلول نهاية آب. وبدأت سياسة التقييد بالتردد في عهد رئيس البنك William Jones (ويليام جونز) ودامت بصورة أكثر صرامة تحت إدارة خلفه Langdon Cheves (لانكدن شيفز)، وتقلصت بصورة محدودة جدًا الديون وإصدارات فروع المصارف للأوراق المصرفية. ونتيجة ذلك انخفض إجمالي ديون المصارف، بما فيها الأوراق المصرفية، والودائع الخاصة والعامة، من (٢٢) مليون دولارٍ في خريف ١٨١٨ إلى (١٢) مليون دولارٍ في كانون الثاني ١٨١٩، وإلى (١٠) مليون دولارٍ بحلول كانون الثاني ١٨٢٠. وبالنسبة إلى تلك المبالغ، فإنَّ الأوراق المصرفية غير المدفوعة للمصرف انخفضت من (١٠) مليون دولارٍ في بدايات ١٨١٨ إلى (٨.٥) مليون دولارٍ في خريف العام نفسه وإلى أقلّ من (٥) مليون دولارٍ بحلول صيف ١٨١٩، وإلى (٣.٦) مليون دولارٍ بحلول كانون الثاني ١٨٢٠. وكان من المدهش جدًا انخفاض الإيداعات العامة في المصارف التي تتضمن إلى حدّ كبير ديون المصرف المتراكمة من بيع الأراضي العامة، وانخفضت من (٩) ملايين دولارٍ في خريف ١٨١٨ إلى أقلّ من ثلاثة ملايين دولارٍ في كانون الثاني ١٨١٩[٥٠].

وفي خطوة سريعة أجبرت سياسة الانكماش مصارف الولايات، من ناحية إقراض المصرف، على تخفيض ديونها وأوراقها المصرفية[٥١]، فعلى سبيل المثال، كان إجمالي الأوراق المصرفية المتداولة يقدّر بـ (٤٥) مليون دولارٍ في كانون الثاني ١٨٢٠، بالمقارنة مع مبلغ (٦٨) مليون دولارٍ عام ١٨١٦[٥٢]، ودام الانكماش النقدي الحاد، طيلة ١٨٢٠، وقاد إلى موجة إفلاس في عموم البلد، ولاسيما خارج نيوانجلند. وفي الكثير من الحالات، حاولت المصارف الاستمرار

بعملياتها في حين رفضت دفع السبائك، إلاَّ أنَّه لم يتم تداول أوراقها المصرفية المخفضة طويلاً وإلى حدّ كبير خارج مناطق الإصدار المجاورة. وتمّ تخفيض معظم الأوراق المصرفية للمصارف الداخلية وتقلبت فيما يخص ببعضها البعض. وعلى النقيض من ذلك، فإنَّ نيوانجلند كانت المنطقة الوحيدة الأقل ملامسة لفشل المصارف أو حركتها، إذ إنَّ المصارف خارج رودايسلاند بقيت قادرة على الوفاء بالتزاماتها[٥٣]، وكان البناء الكلي والمتسرع لبنية الائتمان مهتزًا إلى حدّ كبير؛ بسبب الانكماش وموجات الإهمال. وقادت الأزمة المالية- كما في الأزمات السابقة- إلى اضطراب موقف النقد، والسعي إلى بيع احتياطي السلع حتى بنسبة تخفيض عالية[٥٤].

وقاد التقييد الصارم لتجهيز النقود، فضلاً عن ازدياد الطلب على السيولة، إلى انخفاض سريع وثقيل جدًا في الأسعار، وعلى الرغم من أنَّ تفاصيل معلومات الأسعار متاحة فقط للسلع المباعة بالجملة، فإنَّ هذا دليلاً على أنَّ الأسعار انخفضت في الكثير من الحقول الأخرى، مثل قيم العقارات الحقيقية والريع. وأنَّ الأكثر أهمية للاقتصاد الأمريكي هو أسعار طائفة كبيرة من الصادرات، والتي سقطت بصورة ملحوظة. وانخفض مؤشر السلع المصدرة من (١٦٩) نقطة في آب عام ١٨١٨ إلى (١٥٨) نقطة في تشرين الثاني من العام نفسه، وإلى (٧٧) نقطة في حزيران عام ١٨١٩. وعلى نحو مشابه حصلت تحركات في أسعار القطن في مؤشري سمث وكول لأسعار السلع المحلية، ويمكن رؤية الدليل على انخفاض الأسعار في أسعار الشحن وأسعار العبيد[٥٥].

وعانت الفئات جميعًا من دون استثناء من الضائقة الاقتصادية[٥٦]، والانخفاض الكبير للأسعار وازدياد الثقل على القروض النقدية الثابتة، وقدم دفعة كبيرة نحو إفلاس المدينين[٥٧]، وتسببت بضائقة للمزارعين بهبوط الأسعار الزراعية والعقارات الحقيقية، والتي فاقمتها كتلة الديون الخاصة والمصرفية والتي كانت قد انكمشت في مدة الازدهار. وجعلت قروض التحسين الطويلة المدى، المزارعين يسهمون بالتوسع الكبير للمصارف في الجنوب والغرب، فضلاً عن فروع مصرف الولايات المتحدة الغربية، ووجد أصحاب المصرف الذين اقترضوا على أساس الأسهم غير المدفوعة انفسهم مجبرين على دفع ديونهم، وواجه المضاربون وغيرهم أعباء الديون الثقيلة؛ بسبب شرائهم الأراضي العامة في مدة الازدهار. وعانى التجار من انخفاض الأسعار والطلب على المنتجات، فضلاً عن الديون الثقيلة والمستحقة عليهم لبريطانيا. ونظرًا للأسعار الواطئة وندرة النقود المتوسطة في المناطق الحدودية فقد عادت إلى حدّ كبير حالة المقايضة بين أوساط المزارعين والسكان المحليين الآخرين، وتبعتها العديد من المناطق التي استعملت سلعًا مثل: الحبوب، والويسكي وسيطًا للتبادل[٥٨].

وكان هناك انتشار واسع لالتجاء المصارف المفلسة إلى المحاكم؛ للدفاع عن دفع الديون، وعبّر William Greene (ويليام كرين) سكرتير حاكم اوهايو Ethan Allen Brown (ايثان الن براون)، عن محنة المقترضين في الغرب في مذكرة إلى الحاكم في نيسان عام ١٨٢٠ قائلاً: "**يبدو أنَّ هناك شيئًا واحدًا يقرّ به الجميع، هو أنَّ جزءًا كبيرًا من تجارة مواطنينا في الدولة قد أفلست وأنَّ جزءًا كبيرًا من أصحاب العقارات الحقيقية والشخصية وجدوا انفسهم عاجزين تقريبًا عن إيجاد الأموال الكافية للتزود بضرورات الحياة وأنَّ كلّ أصناف الشعب مذنبون على حدّ سواء وإلى أقصى حدّ في عدم الإيفاء بالديون**"[٥٩].

وعانى الصناعيون من الانخفاض العام في الأسعار، فضلاً عن انكماش الائتمان، وأدّت الأزمة إلى تكثيف الأوضاع المتأزمة عمومًا منذ نهاية الحرب، وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ المصانع المتقدمة في مدينة ولثام كانت قادرة على الصمود بوجه صدمات الأزمة، واستمرت بعملياتها المربحة، بل وحتى التوسع طيلة مدّة الأزمة[٦٠].

وكانت المعلومات عن نسب معدلات الأجور ضئيلةً جدًا في تلك المدّة، إلا في ماساشوستس، فقد تقلبت أجور العمالة الزراعية بحدّة في مرحلتي الازدهار والانكماش، فكانت بمعدل ستين سنتًا يوميًا عام ١٨١١، ووصلت إلى (١.٥) دولارٍ يوميًا عام ١٨١٨، ثم انخفضت إلى خمسة وعشرون سنتًا عام ١٨٢١، ومن جانبٍ آخر، فقد ظلت أسعار الأجور بالنسبة إلى العمال المهرة مستقرة تقريبًا عند دولارٍ يوميًا[٦١]، وفي بنسلفانيا، كان معدل أجور الحطّابين هو ثلاثة وثلاثون سنتًا لكلّ حزمة في النصف الأول من القرن التاسع عشر في حين كان يدفع عشرة سنتاتٍ فقط لكلّ حزمة بعد الأزمة. وكان يدفع لعمال الطرق غير المهرة خمسة وسبعين سنتًا يوميًا في بدايات عام ١٨١٨ انخفضت إلى اثني عشر سنتًا يوميًا عام ١٨١٩[٦٢].

وكانت البطالة الواسعة في المدن أحد أكثر الظواهر التي جلبتها الأزمة، إذ ألقت بظلالها لمدّة طويلة. فعلى الرغم من أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لازالت الأغلبية الساحقة فيها هي الريفية، إلاَّ أنَّ مراكز المدن الصناعية والتجارية نمت بسرعةٍ، وجلبت هذه الأزمة مشاكل البطالة لعمال المصانع، والحرفيين، والميكانيكيين، والحرفيين المهرة الآخرين، وغالبًا ما كان هؤلاء العمال رجال أعمال مستقلين، إلا أنَّ معاناتهم كانت أقلّ حدّة، وتركّزت المصاعب الاقتصادية في المدن، الأمر الذي أدّى إلى تفشّيها، أما بالنسبة إلى المزارعين فكان بإمكانهم أنْ يلتجئوا إلى المقايضة أو إنتاج الاكتفاء الذاتي. وفي خريف عام ١٨١٩، وفي ثلاثين من مجموع ستين فرعًا صناعيًا (معظمهم من ذوي الحرف اليدوية) في فيلاديلفيا، كان يعمل ما مجموعه (٢١٠٠) عاملٍ بالمقارنة مع (٩٧٠٠) موظفٍ عام ١٨١٥. وانخفضت بالمقابل إجمالي أرباحها

من ثلاثة ملايين دولارٍ إلى أقلّ من سبعمئة ألف دولارٍ في الأعوام التالية. وحدث الانخفاض الشديد للموظفين في مجال القطن، والصوف، والصناعات الحديدية[٦٣]. وتفاقمت البطالة أيضًا بين صفوف الفقراء المعدمين في الأزمة[٦٤].

بداية الانتعاش

بحلول عام ١٨٢١، بدأت الأزمة بالانجلاء، إذ كان الاقتصاد يسير في طريق الانتعاش البطيء. وتمّت إنهاء عمليات تصفية الديون الصعبة، وهدأت بالتوازي معها عمليات الانكماش النقدي[٦٥]. وإعادة المصارف الباقية، أوراقها المصرفية على قدم المساواة، ونجحت في توسيع الائتمان. وجرت المحافظة على مصرف الولايات المتحدة الذي كان على وشك الفشل، والذي كان سابقًا في وضعٍ سليمٍ، واستطاعت فروعه تعويض الأوراق المصرفية لبعضها البعض، وتمّ وضعها تحت رقابة مركزية قوية وصارمة. وانخفضت علاوات الدولار الفضّي الإسباني لكلّ الأوراق النقدية للمصارف في تموز عام ١٨١٩، من ٤٪ إلى أقلّ من ٢٪، وتمّت استعادتها على قدم المساواة بحلول نيسان عام ١٨٢٠. باستثناء ولايات كنتاكي وتنيسي التي لم تعد عمومًا إلى حقوق الاستعادة لعدّة سنوات [٦٦].

وتأثرت إلى حدّ كبيرٍ الأعمال في بريطانيا والقارة الأوربية بالأزمة أيضًا، وبدأت الصادرات الأمريكية بالانتعاش من حيث الأسعار وإجمالي الاحجام. وكانت الأسعار على العموم، بخمول مستمر بعد مرحلة الانخفاض عام ١٨١٩، إلا أنَّها بدأت بالارتفاع البطيء. ووصلت صادرات شارلستون الغذائية بحسب المؤشر إلى (٧٧) نقطة في تموز عام ١٨١٩، لكنها هبطت إلى ما دون (٦٤) نقطة في نيسان عام ١٨٢١، ثم ارتفعت ببطء من تلك النقطة. وفي الشهر نفسه وصلت أسعار القطن إلى أدنى مستوى، وبعد ذلك ارتفعت ببطء السلع المحلية الصناعية والزراعية في فيلاديلفيا. ومع ذلك استمرت أسعار الواردات بالانخفاض الطفيف أو بقيت بمستوى مستقر[٦٧]. وبدأ توفر الائتمانات، وتكثفت اكتتابات الأوراق المالية الجديدة بشدّةٍ، في كلّ من الداخل وفي الأسواق البريطانية. وبدأت أنشطة التصنيع والأعمال بالصعود أيضًا[٦٨].

وصف الأزمة

انتهت الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي على مدى سنتين، وكانت هذه أول أزمةٍ يتعرض لها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ولهذا السبب تباينت آراء المحللين والمؤرخين الاقتصاديين حول توصيفها، فهل هي أزمة مالية ناتجة عن دورة الأعمال العادية الموجودة في كلّ نشاط اقتصادي، وتحدث عادةً بعد مرحلتي الازدهار والانكماش؟ أم أنَّها لم تصل إلى حدّ

ذلك الوصف؛ لأنَّ الاقتصاد في تلك المرحلة لم يصل إلى مرحلة التكامل التي يتصف بها الاقتصاد اليوم.

ولأجله ظهرت عدّة أسئلة حول عدّها دورة أعمال حديثة من عدمه منها: هل ينظر إلى أزمة ١٨١٩ إلى جانب الازدهار السابق بأنَّها دورة أعمال حديثة؟ فأجاب عن ذلك Wesley C. Mitchell (ويلزلي سي. ميتشل)، في كتابة الذي يحمل عنوان Business Cycles The Problem and Its Setting (دورات الأعمال – المشاكل والأعداد لها) قائلاً: " **يعيش جزءًا كبيرًا من السكان عن طريق الحصول على النقود وإنفاقها، وإنتاج للأدوات على نطاقٍ واسعٍ لسوق عريضة، باستعمال أجهزة الائتمان، وتنظيم المؤسسات التجارية مع عددٍ قليلٍ نسبيًا من أرباب الأعمال والموظفين، إذ إنَّ التقلبات الاقتصادية التي حصلت لا تتسم بصفة تقلبات الأعمال بالمعنى الحديث**"[٦٩].

ومن جانبٍ آخر، فإنَّ الازدهار، وأزمة ١٨١٩، والكساد حتى عام ١٨٢١ تعدّ سمات قريبة كثيرًا من دورات الأعمال الحديثة كما فسرها ويلزلي سي. ميتشل. وعلى الرغم من أنَّ المصارف كانت غير متطورةٍ، فإنَّ تلك المدّة شهدت توسعًا سريعًا للمصارف. وشهدت المدّة أيضًا الكثير من السمات النموذجية التالية في الأزمات المالية منها: توسع الأوراق المالية المصرفية؛ تلاها بعد ذلك استنفاذ السبائك من المصارف الداخلية والخارجية، وأخيرًا الأزمة وانكماش الأوراق المالية المصرفية، والسحب من المصارف، وفشل المصرف. كانت النتيجة الطبيعية لانكماش الديون والسحب من المصارف هي اضطراب الوضع النقدي ورفع سريع لسعر الفائدة في الأزمة. فضلاً عن أنَّ اختلاف الأوراق المالية المصرفية وأنشطة المصارف من قسمٍ إلى قسمٍ كانت بالكاد سمات حديثة، إلا أنَّه كانت هناك أنماط للتوسع الموحد والانكماش؛ بسبب وجود مصرف الولايات المتحدة. وكما في دورات الأعمال الحديثة، فإنَّ حياة كلّ دورات التوسع والانكماش كانت قصيرة إلى حدّ ما، وتبلغ خمس أو ست سنواتٍ، ومدّة الأزمة نفسها قصيرة. فضلاً عن أنَّ تسلسل أطوارها كان الازدهار، والأزمة، والكساد، والانتعاش كما هو الحال في دورات الأعمال[٧٠].

ومن جانبٍ آخر، كان هناك الكثير من السمات الخلفية للاقتصاد التي تذهب على حساب تفسير المدّة مثل: دورة أعمال حديثة براي ميتشل أو أزمة ١٨١٩ مثل: أزمة أعمال حديثة. على الرغم من النمو التجاري ، فإنَّ الأغلبية الساحقة للأنشطة الاقتصادية التي لاتزال صحيحة في تلك المدة كانت في الزراعة، وكانت نسبة الذين يمارسون الزراعة تقدّر بـ ٧٢٪ من قوة العمل عام ١٨٢٠[٧١]. وعلى الرغم من عدم توافر الاحصائيات، فإنَّه يبدو من التصريحات

المعاصرة بأنَّ الإعمار الحضري ازداد في مدّة الازدهار وانخفض في مدّة الأزمة، ومع ذلك فإنَّ حجم المنتجات الزراعية لم يكن مستجيبًا للدورات، إذ يمثّل الإنتاج الزراعي الأغلبية الساحقة لجزءٍ كبيرٍ من الأنشطة الاقتصادية في تلك المدّة(٧٢). وبالتالي، فإنَّ حجم منتجات القطن، والرز، والقمح، والطحين، استمرّ بالنمو في مدّة الكساد(٧٣). وبالتأكيد فإنَّه من الملاحظ أنَّ العمل الزراعي لم يكن ظاهرة دورية(٧٤). فضلاً عن أنَّ الكثير من أصحاب المزارع كانوا مكتفين ذاتيًا، ويمارسون تجارة المقايضة المحلية فقط ، أو دخلوا بصلاتٍ نقديةٍ فيما بينهم أحيانًا. ومع انتشار مثل هذا الاكتفاء الداخلي وحالة المقايضة، فإنَّه يمكن تصنيفها بالكاد حديثة أو وضع يشبه دورة الأعمال الحديثة(٧٥).

إنَّ الصناعات وشركات الأعمال الموجودة كانت بالأساس على نطاق صغير ومعظم سمات دورات الأعمال الحديثة في مجال شركات الأعمال الواسعة النطاق والتصنيع الواسع النطاق كان وضعها في تلك المدّة مغايرًا تمامًا. إذ المحال الصغيرة، والمصانع الصغيرة، بالمقارنة مع شركات اليوم. وبدلاً من وجود التمايز الحاد بين التوظيف ووظائف العمل المتعددة، فإنَّ معظم العمال –وكما أشرنا أعلاه– كانوا من المهرة، الذين يعملون سواء في الشركات الصغيرة جدًا أم الأعمال المستقلة، مع عدم وجود درجات اختلاف كبيرة، مثل: الحدّادين، وصانعي الأحذية، والخياطين، والطباعين، والنجارين. وأنَّ أكثر فئات الموظفين كانوا من البحّارة، والعمال غير المهرة، وعمال القنوات(٧٦).

إنَّ أحد أكثر نقاط الاختلاف حيوية بين الاقتصاد في تلك المدّة والايام الحالية هو دور التصنيع، ليس على نطاق صغير فحسب، بل وحتى ذلك الحين (ما يقارب الثلثين) في الأسر المكتفية ذاتيًا(٧٧)، إلا أنَّ أوضاع المصانع الوليدة تختلف عن بقية الاقتصاد، فقد كانت المصانع كاسدة في حين بقية الاتحادات كانت مزدهرة؛ بسبب واردات مدّة ما بعد الحرب من السلع الصناعية، وقد استمرت مصاعبها وتكثفت في الأزمة. وحدثت الأزمة في أواسط أحداث مدّة الكساد للكثير من الصناعات عام ١٨١٩، وأنَّ الكثير من سماتها –كما صوّرها ميتشل– أزمة دورية مبكرة(٧٨). وفضلاً عن ذلك، ففي حقول التصنيع الأخرى من غير المنسوجات، لم يكن هناك حتى بصيص لمصانع الإنتاج على نطاق واسع، وأنَّ الفروع الرائدة الأخرى للتصنيع، مثل: القدور ، واللؤلؤ، والحديد، والصابون، والويسكي، والشموع، والجلود، ومنتجات الخشب، والطحين، والورق، قد انتجتها الأسر المنتجة والصناعات المجاورة وعلى نطاق صغير، باستثناء المطاحن الكبيرة، والتي توسعت بسرعةٍ في المدّة ١٨١٥ – ١٨١٦ لتجهيز الأسواق الأوربية المزدهرة(٧٩).

وكان النقل حيويًا لبلد شاسع وقليل السكان، ويقف على عتبة التقدم والذي من شأنه أنْ يأخذه بعيدًا عن وضعه البدائي ومستواه الأصلي، فقد كان النقل الداخلي مكلفًا جدًا وعلى طرق رديئة والقوارب المسطحة على أسفل الأنهار الكبرى، مثل: المسيسيبي. وكانت التحسينات الكبرى في النقل أفقية بالنسبة إلى قوارب الأنهار البخارية، وتنظيم النقل عبر المحيط، وازدهار القنوات إذ إنَّ افتتاح قناة ايري في نيويورك والتي تربط بين نهر هدسون وبحيرة ايري قد فتح الباب واسعًا أمام التجارة، وازدهرت الطرق السريعة. إلا أنَّه حتى الآن، لم تكن تلك التطورات قد تجاوزت المراحل المبكرة، والمراحل المتكررة(٨٠).

الاستنتاجات:

توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١- لم يكن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المدّة منظمًا بصورة كافية لمواجهة متطلبات الحرب مع بريطانيا التي تتمتع باقتصاد منظم يقوم على مؤسسات مالية رصينة، فضلاً عن هيمنتها على طرق التجارة العالمية.

٢- كان الاقتصاد الأمريكي يعتمد بالدرجة الأساس على الزراعة، إذ كانت نسبة الذين يمارسون الزراعة هي ٧٢٪ من مجمل النشاط الاقتصادي للبلد.

٣- على الرغم من كثرة المصارف في الولايات المتحدة إلا أنَّها كانت تفتقر إلى التنظيم فضلاً عن ضعف سيطرة الحكومة على الأنشطة المصرفية.

٤- لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بقطاع صناعي يمكنه تلبية احتياجات ما بعد الحرب، إذ طغت المنتجات المستوردة على المنتجات المحلية ممّا سبّب خللاً بالميزان التجاري.

٥- عدم وجود تنسيق بين القطاعات الاقتصادية الأمريكية ولاسيما بين صنف الصناعيين وصنف التجار.

٦- الإسراف في إصدار الأوراق المالية الأمر الذي تسبّب بفرض ديون ثقيلة على الخزانة الفدرالية.

٧- أثّر انخفاض أسعار السلعة المستوردة على الإنتاج المحلي الأمر الذي تسبّب بإفلاس الكثير من القطاعات الصناعية الأمريكية الناشئة.

٨- عدم التدخل الحكومي في معالجة آثار الأزمة انطلاقًا من مبدأ: (دعه يعمل) إذ تركت المعالجات الاقتصادية للقطاع الخاص الأمر الذي فاقم تأثيرات الأزمة.

الهوامش

References

(1) George Rogers Taylor, The Transportation Revolution, 1815-60, New: York: Rinehart and Co., 1951.

(2) U.S. Department of Commerce, Historical Statistics of the United States, 1789-1945 (Washington, D.C., 1949), p. 25

(٣) كانت المصارف إلى حدّ بعيد مؤسسات إصدار الأوراق النقدية. واستعملت مصارف المدن الكبيرة بالفعل، لكنها كانت قليلة أو لا توجد معلومات عنها.

(4) U.S. Congress, American State Papers: Finance, III, 559, January 26, 1819, Washington, D.C., 1834, p. 398

(5) U.S. Department of Commerce, Historical Statistics, p. 245.

(6) Clive Day, The Early Development of the American Cotton Manufacture, Quarterly Journal of Economics, XXXIX May, 1925, p.452.

(7) George Heberton Evans, Business Incorporations in the United States, 1800-1943, New York: National Bureau of Economic Research, 1948, p. 12-21.

(8) Allan G. Gruchy, Supervision and Control of Virginia State Banks New York, 1937, p. 14-18.

(9) U.S., Annual Report of the Comptroller of the Currency, 1876, p. xxxix.

(10) William M. Gouge, A Short History of Paper Money and Banking, New York 1835, p. 61.

(11) John Jay Knox, History of Banking in the United States, New York, 1900, p. 445.

(12) Walter B. Smith and Arthur H. Cole, Fluctuations in American Business, 1790-1860 Cambridg, Harvard University Press, 1935, p. 146, 185

(13) Bureau of Statistics, Monthly Summary of Imports and Exports for the Fiscal Year 1896 Washington, D.C., 1896, p. 622-23.

(14) Timothy Pitkin, Statistical View of the Commerce of the United States of America, New York, 1835, p. 294.

(15) Walter B. Smith and Arthur H. Cole Op. Cit, p. 147.

(16) Ray B. Westerfield, Early History of American Auctions: New York, 1920, p. 164-170.

(17) Bezanson, Wholesale Prices, I, 355.

(18) Caroline E. Ware, The Early New England Cotton Manufacture Boston 1931, p. 66-126

(19) Clive Day, The Early Development, Op. Cit,. p. 452.

(20) Timothy Pitkin, Op. Cit,. p. 35.

(21) Ibid, p. 95-144.

(22) Walter B. Smith and Arthur H. Cole, Op.Cit,. p. 161.

(23) William M. Gouge, Journal of Banking Philadelphia,1842, p. 346-355.

(٢٤) إنَّ سلسلة الإصدارات النقدية الجديدة التي أصدرتها المصارف وصلت إلى ذروتها الثقيلة بين سنتي ١٨١٥–١٨١٦ في نيويورك وبنسلفانيا، ينظر:

D. C. Wismer, Pennsylvania -Descriptive List of Obsolete State Bank Notes, 1782-1866 Fredericksburg, Md.: J. W. Stovell Printing Co., 1933.

(25) U.S. Congress, American State Papers, Finance, IV, 705 (March 22,1824, p.759.

(٢٦) هي مختصر للعبارة باللغة الانكليزية إني مدينٌ لك، للمزيد من المعلومات، ينظر:

Jerry W. Markham, Financial History of the United States, VI, New York, 2002, P. 197.

(27) Davis R. Dewey, State Banking Before the Civil War Washington, 1910, P.6-21.

(28) Walter B. Smith, Economic Aspects of the Second Bank of the United States Cambridge: Harvard University Press, 1953, p. 49.

(29) U.S. Congress, American State Papers: Finance, IV, 705, March 22,1824, p. 523.

(30) William M. Gouge, Op.Cit,. p. 223-226.

(31) N. S. B. Gras, The Massachusetts First National Bank of Boston, 1784-1934, Cambridge, Harvard University Press, 1937, p. 710-711.

(32) John Jay Knox, Op.Cit,. p. 485-486.

(33) William M. Gouge, Op.Cit,. p. 166.

(٣٤) كان الشراء يتطلب دفع ربع القيمة الكلية في غضون أربعين يومًا من الشراء، وعند التخلف تكون العقوبة إكمال الدفع في خمس سنوات ويكرر التأجيل من الكونجرس، ينظر:

U.S. Congress, The Public and General Statutes Passed by the Congress of the United States of America, Boston: Wells and Lilly, 1827, II and III, passim.

(35) Walter B. Smith and Arthur H. Cole, Op. Cit., p. 185.

(36) Thomas Cushing (ed.), History of Allegheny County, Pennsylvania,1889, p. 547.

(37) U.S. Department of Commerce, Historical Statistics, p. 219 - 220.

(38) George Rogers Taylor, Op.Cit,. p. 23.

(39) Thomas S. Berry, Western Prices Before 1861, Cambridge, Harvard University Press, 1943, p. 32- 45.

(40) U.S. Congress, House, Annual Report of the Commissioner of Navigation, 1901, 57th Congress, 1st Session, House Document No. 14, p. 585.

(41) Joseph E. Hedges, Commercial Banking and the Stock Market Before 1863 Baltimore, Johns Hopkins University Studies, 1938,p 166.

(42) U.S. Treasury, Monthly Summary; Cincinnati, Cincinnati Directory, 1819, Cincinnati, Ohio,1819, p. 52.

(43) Timothy Pitkin, Op. Cit,. p. 280.

(44) Bezanson, Wholesale Prices, II, 67-70.

(45) George Rogers Taylor, Op. Cit,. p. 200-202.

(46) Timothy Pitkin, Op. Cit,. p. 166.

(47) Davis R. Dewey, Op. Cit,. p. 73-79.

(48) Ibid, p. 80.

(49) Walter B. Smith, Op. Cit ,. p. 106-123.

(50) Ibid, p. 49.

(51) Ibid, p.. 40.

(52) U.S., Annual Report, Op.Cit,. p. 45-51.

(53) Sister M. Grace Madeleine, Monetary and Banking Theories of Jacksonian Democracy, Philadelphia,1943, p. 14

(54) J. Leander Bishop, A History of American Manufactures, 1608-1866, Philadelphia: E. Young and Co., 1864, p. 248-253.
(55) Smith and Cole, Economic Fluctuations, Op. Cit,. p. 146.
(٥٦) إنَّ إحدى الإشارات على الانخفاض العام في أنشطة الأعمال كانت الهبوط الكبير في إجمالي الرسائل التي يحملها مكتب بريد الولايات المتحدة, وكان التقاطع الأكثر ملاحظة في الانخفاض هي مدّة النمو السريع, وعلى الرغم من الاستمرار في زيادة أعداد مكاتب البريد ومسافات البريد الطويلة. فقد انخفضت عدد الرسائل المحمولة من (٩,٦) مليون رسالةٍ عام ١٨١٩ إلى (٨,٥) مليون رسالةٍ عام ١٨٢١, ينظر:
Wesley E. Rich, The History of the U.S. Post Office to the Year 1829, Cambridge: Harvard University Press, 1924, p. 183.
(57) Walter B. Smith, Op. Cit., p. 124.
(58) Alfred E. Lee, History of the City of Columbus, New York, 1892, p. 368-369
(59) Rosamund R. Wulsin, ed., Bulletin of the Historical and Philosophical Society of Ohio, VII April, 1929,p. 116-122
(60) Caroline E. Ware, Op. Cit., p. 65-72.
(61) Massachusetts Department of Labor, Historical Review of Wages and Prices, 1782-1860, Sixteenth Annual Report, Boston, 1885, Part III, p. 317-28.
(62) William A. Sullivan, The Industrial Worker in Pennsylvania Harrisburg, Pennsylvania Historical and Museum Commission, 1955, p. 68,72.
(63) Matthew Carey, Essays in Political Economy, Philadelphia, 1822, p. 319-320
(64) Benjamin J. Klebaner, Public Poor Relief in America, 1790-1860 New York, Columbia University, microfilmed, 1952, p. 9-20.
(65) George E. Reed, ed., Fourth series, Harrisburg, 1900, p.281.
(66) Walter B. Smith, Op. Cit., p. 271.
(67) Ibid., p. 272.
(68) Caroline E. Ware, Op. Cit., p. 88.
(69) W. C. Mitchell, Business Cycles, I, The Problem and Its Setting, New York: National Bureau of Economic Research, 1927, p. 75.
(70) W. C. Mitchell, Business, Op, Cit., p. 76.
(71) U.S. Department of Commerce, Historical Statistics, p. 63.
(72) Arthur F. Burns and Wesley C. Mitchell, Measuring Business Cycles, New York, National Bureau of Economic Research, 1946, p. 97.
(73) George K. Holmes, Cotton Crop of the United States, 1790-1911 U.S. Department of Agriculture, Bureau of Statistics, Circular No. 32, p. 6
(٧٤) انشغلت التجارة الحضرية في معالجة إنتاج المزرعة التي تمّ تعزيزها بكميات الإنتاج العالية، ينظر:
Ibid, p. 19.
(75) Arthur F. Burns and Wesley C. Mitchell, Op. Cit, p. 99 - 101.
(76) Ibid, p. 101.
(٧٧) على الرغم من أنَّ تدفق الواردات الصناعية بعد الحرب وجهّت ضربة قوية إلى الأسر المنتجة، ولاسيما في نيوانجلند والمناطق الحضرية الشرقية، والأسر المنتجة للنسيج الصوفي في الغرب إلاَّ أنَّ مناطق نيويورك الريفية استمرت بالازدهار والتوسع من دون عوائق، ينظر:
Arthur H. Cole, The American Wool Manufacture, Cambridge, Harvard University Press, 1926, p. 156.
(78) W. C. Mitchell, Business, Op, Cit., p. 78.

(79) Kathleen Bruce, Virginia Iron Manufactures in the Slave Era New York: The Century, 1931, p. 127.

(٨٠) للمزيد من التفاصيل، ينظر: إدريس نامس دحام, التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٦٥– ١٩١٤، أطروحة دكتوراه غير منشــورة، جامعة تكريت ٢٠١٣، ص ١٣٨–١٩٠.